أوراق وحروف

إفلاس... التأمينات!

كشف المحلل الاقتصادي المعروف حجاج بوخضور، في إحدى الندوات قبل أسبوع، عن أن المؤسسة العامة للتأمينات ستواجه عجزاً اكتوارياً يصل إلى 11 مليار دينار العام المقبل، وهو ما سيؤدي حسب قوله إلى إفلاس التأمينات بعد عشرة أعوام، أي في العام 2020!

مؤسسة مهمة جداً، ومعنية بأرزاق مئات الآلاف من المواطنين، الموظفين منهم والمتقاعدين، على وشك الانهيار، دون أن يقوم وزير المالية بدوره، والإيفاء بقسمه لحماية مقدرات الدولة.

مؤسسة بهذه الضخامة والحيوية، لم يطبق فيها مبدأ الثواب والعقاب، بل تُركت تفعل ما يحلو لها دون تبصر بالعواقب، والآثار القاتلة التي كبدت الأموال العامة خسارة المليارات من الدنانير، وهو ما نجم عنه ما يسمى بالعجز الاكتواري، والذي يتحمل مسؤوليته القائمون على هذه المؤسسة، ولو كان وزير المالية في اليابان أو إحدى الدول الأوروبية لكان مصيره مغادرة الوزارة بعد المحاسبة المغلظة، وهو ما لم ولن يحدث هنا لوجود غالبية ستتمكن الحكومة من توجيهها حسب رغباتها ومزاجيتها، دون أي اعتبار للمال العام الذي ذهب ضحية سياسة «هذا ولدنا» الشهيرة، والتي تسببت بالكثير من المآسي، والبلاوي، على حاضر ومستقبل الكويت!

***

لا يلام المرء إذا أفلس من مجلس الأمة الحالي، لوجود غالبية بصمة، دورها مقتصر على رفع الأيادي حسب البوصلة الحكومية، ومعارضتهم للرغبات الشعبية على طول الخط، فلابد من رفع الأيدي طمعاً بالعز والرخاء، مصالحهم ماشية عال العال، ومواطنوهم يئنون من سوء الحال، وتقلب الزمان، خُدعوا وليست الأولى، ولكن، هذه المرة أشد عليهم من وطأة السيف، كيف لمن وصل بأصواتهم يقلب لهم ظهر المجن جهاراً نهاراً، يعين عليهم، ولا يعينهم، ولو رجعتم إلى الحقيقة لوجدتم أنكم صنعتم مأساتكم بأيديكم، وأوصلتم الإمعة والانبطاحي!

***

وزارة الداخلية تعاني من أهرامات مقلوبة، ورغم الوفرة المالية ووجود الأجواء المهيئة لتعديل هذه الأهرامات، إلا أن تفكير البعض من مسؤوليها ما زال عصياً على التعديل والتجديد معاً، معتقداً أن الوزارة أسيرة آرائه الفذة، وآراء بقية المسؤولين صفر على الشمال!

وزير الداخلية الشيخ جابر الخالد مطالب اليوم بإبعاد الحرس القديم في شتى إدارات الوزارة، وإفساح المجال للدماء الشابة لتحل مكانها، فلا يُعقل أن يمضي أحدهم في كرسيه أعواماً طويلة دون أن يتزحزح عن مكانه بينما غيره ينتظر، وكأنه لا يوجد في البلد أحد سواه!

التجديد والتطوير سنة الحياة، ومن لم يعجبه ذلك فعليه أن يلتزم بيته خير له وللأمة، بدلاً من تشبثه بالكرسي، وليأخذ العبرة من الحكمة الشهيرة، لو دامت لغيرك ما اتصلت إليك!

مبارك محمد الهاجري

كاتب كويتي

mubarak700@gmail.com

«تخفيف» و«تقليل» و«تخفيض»... برسم العالم الحرّ!

حين اشتدّت الحملة الدوليّة لإدانة الجريمة التي ارتكبتها إسرائيل بسفك دماء نشطاء «أسطول الحريّة» العزّل من السلاح، والذين كانوا يحاولون إيصال الغذاء والدواء إلى المدنيين المحاصرين في غزة، بعد أن فشل المجتمع الدولي في رفع الحصار الإسرائيلي الوحشي المفروض على المدنيين في قطاع غزّة، ابتدعت حكومة نتنياهو لغة جديدة تستخدم عبارات مثل «نيتها بتخفيف» الحصار عن قطاع غزّة، وها هي مسؤولة الاتحاد الأوروبي كاترين آشتون تزور غزّة الأسبوع الماضي وتعلن للعالم أنها لم ترَ أثراً لتخفيف الحصار عن غزّة، وتعلن باسم الاتحاد الأوروبي أنّ إبقاء الحصار على مليون ونصف المليون مدني فلسطيني «أمر غير مقبول». ولكن تبقى هذه التصريحات في المجال الإعلامي دون أن تُترجم لخطّة عمل أو عقوبات تُرغِم حكومة نتنياهو المتطرفة على رفع هذا الحصار. وها هو الكيان الإسرائيلي ذاته وبعد أشهر على صدور «تقرير غولدستون»، ومرور أشهر على طلب الأمم المتحدة من إسرائيل الإجابة عن هذا التقرير، «تتعهّد» إسرائيل للأمم المتحدة «بتقليل الإصابات بين المدنيين... وتخفيض استخدام «الفسفورية»، أي أن حكومة نتنياهو تؤكد استمرارها باستهداف المدنيين الفلسطينيين، وتؤكد كذلك على استمرارها باستخدام الأسلحة المحرّمة دولياً ضد المدنيين ومنها الأسلحة الفوسفورية.

وتقوم إسرائيل في اليوم ذاته بهدم منازل ومحال تجارية فلسطينية وإبعاد مئات الفلسطينيين من فلسطين المحتلة عام 1948 إلى الضفّة تنفيذاً لسياسة الترانسفير (التهجير) العنصرية التي أعلنتها، كما تقوم ببناء جدار عازل مع مصر الأسبوع المقبل. في الحين ذاته سوف يصل وزير الدفاع الإسرائيلي إلى واشنطن قريباً لمواصلة بحث التعاون الثنائي وشروط استئناف المفاوضات. وبعبارات أخرى فإن باراك، المدان بارتكاب جرائم حرب ضد المدنيين في جنوب لبنان وغزة، سوف يطلب من المسؤولين الأميركيين تقديم المزيد من الدعم المالي والعسكري والسياسي والديبلوماسي من أجل الاستمرار في تنفيذ سياسات الحصار والهدم والقمع والتجويع والترانسفير ضد المدنيين الفلسطينيين. ومع استمرار التغطية الإعلاميّة المطلوبة من قبل وسائل الإعلام الأميركية الموالية لسياسات القمع الإسرائيلية كي تمرّ هذه السياسات وتبقى صورة الكيان الصهيوني، كما قال بايدن «واحة الحريّة في الشرق الأوسط»!

ماذا يعني «تقليل» الإصابات بين المدنيين؟ يعني أنّ قتل بعضهم ممكن ولكن على ألا يثير العدد ضجّة تُقلق راحة إسرائيل، أو تُسبّب لها أو لحلفائها حرجاً ديبلوماسياً، كما أنّ استخدام الفوسفور الأبيض ضد المدنيين قد يكون «ضرورياً» من أجل ترويعهم ولكن مع استخدامه «بحكمة» و«بحذر»، وربما بطريقة لا يمكن لأحد أن يتحقّق من آثاره كما فعل غولدستون.

أي أنّ الهدف ليس حماية المدنيين والاعتراف بقدسيّة حياة المدنيين الفلسطينيين، بل الهدف هو سحب الأدلة الجنائية من أيدي رجال شرفاء، أمثال غولدستون يمكن أن يستخدموها في المستقبل ليكشفوا من خلالها حقيقة الجرائم التي ترتكبها حكومة إسرائيل وجيشها ضد المدنيين وتلاحقهم لتقديمهم للعدالة الدولية.

إنّ قبول الحكومات الغربية، وقبول آلتها الإعلامية بكيان يفرض حصاراً وحشياً على مليون ونصف مدني فلسطيني أمر مثير للدهشة، خاصة وهي التي تدعي دفاعها عن «حقوق الإنسان» ودعم قضايا العدالة، والحرية، والديموقراطية. وكذلك يندهش المرء من دعوة الأمم المتحدة هذا الكيان أن يوقف هدم منازل الفلسطينيين، بينما يستمر هذا الكيان، ومنذ أعوام، بخططه تهويد مدينة القدس وهدم أجمل ما أنتجته يد الإنسان من عمارة في حيّ الجراح وحيّ السلوان دون اتخاذ المنظمة الدولية أي إجراء عقابي كما تفعل مع غيره من الأنظمة. هذا التناقض وازدواجية المعايير، أمر يفضح زيف ادعاءات الديموقراطيات الغربية بدعم حقوق الإنسان وبإيمانها بحكم القانون حيثُ نشهد كل يوم اعتقال فلسطينيين يحتجّون احتجاجاً سلمياً على هدم منازلهم وتحويلهم إلى لاجئين! إنّ قبول عبارات «التخفيف» و«التقليل» و«التخفيض» يعني عدم احترام حياة الفلسطيني وعدم اعتبار معاناته وآلامه مساوية لمعاناة وآلام إنسان غربي، وإلا فلماذا فشلت كلّ هيئات حقوق الإنسان، والأمم المتحدة، والولايات المتحدة، وأوروبا بفرض عقوبات على إسرائيل جرّاء كلّ هذه الجرائم التي ترتكبها ضد المدنيين العزل، بينما يفرضون عقوبات على بلدان عدة لاشتباههم بنوايا هذه البلدان تطوير أسلحة وخوفهم من كيفية استخدام هذه الأسلحة «في حال حصلت عليها»؟

وتذهب مصداقية البيت الأبيض الأميركي حول دعمه للسلام في الشرق الأوسط أدراج الرياح، عندما يفاخر مسؤول في هذا البيت العريق في دعم الديكتاتوريات بأن الولايات المتحدة تدعم إسرائيل بقيمة 4 مليار دولار لتسليحها بأحدث الأسلحة الفتاكة، بما فيها برنامجها النووي، بينما تنفق ثلاثة مليار دولار فقط على أكثر من سبعين دولة أخرى!

لسنا في حاجة لأن نفسّر النوايا هنا، لأن إسرائيل برهنت خلال الستين عاماً الماضية أنها تستخدم هذا السلاح الأميركي لإبادة شعب فلسطين، ولقمع حقه في الحرية، والاستيلاء على أرضه ومياهه ومصادرة مستقبله. فلماذا يكون تسليح إسرائيل مدعاة للفخر بينما محاولة البعض حيازة السلاح للدفاع عن أنفسهم يستوجب اتهامهم بالإرهاب؟ أي عالم نعيش به اليوم وأي منطق تستخدمه الدول الغربية التي تدّعي حرصها على «الديموقراطية» و«حقوق الإنسان»؟ كل ما يمكن للغرب أن يفعله هو الضغط على الطرف الضعيف والتحضير لعقوبات على إيران، وحثّ تشاد على اعتقال الرئيس البشير، ومطالبة آسيا بمقاطعة كوريا الشماليّة، والضغط على الفلسطينيين للتخلي عن حقهم في الحرية والعدالة، وكأنّ البوليس الدوليّ يضع الكرة الأرضيّة أمامه ليختار من يستحقّ العقوبة، ومن يستحقّ العزل، لأسباب لا علاقة لها بالحقّ أو العدالة أو حتى قدسيّة حياة الإنسان وحريته وكرامته. وإلا فكيف يقبل البلد الذي بُني على فكرة الحريّة فرض الحصار الوحشي على مليون ونصف المليون إنسان للعام الرابعة على التوالي دون أن يحرّك ساكناً يمكن أن يساعد على تحريرهم من هذا الأسر الإسرائيلي البغيض؟

لقد أصبحت حقيقة إسرائيل واضحة للقاصي والداني وأصبح واضحاً للجميع أنه حتى «التخفيف» من الحصار لا يخطر لحكومتها المتطرفة ببال إلا في أعقاب حملة دوليّة قام بها أصحاب ضمائر حرّة رفضوا إدارة ظهورهم لاخوة لهم في الإنسانيّة يقعون في قبضة أسر بغيض. إذاً لماذا لا يتمّ التحرّك أو تطبيق بعض المعايير التي تُطبّق على آخرين لم يرتكبو جريمة أو إثماً على هذا الكيان؟ السؤال هذا يسأله سيث فريدمان في جريدة «الغارديان» البريطانيّة في مقال بتاريخ 15 يوليو 2010 بعنوان «أوقفوا يد إسرائيل عن هدم المنازل الفلسطينيّة» حيثُ يؤكد الكاتب أنّ «استئناف إسرائيل هدم المنازل الفلسطينية في القدس الشرقيّة يتطلب تدخلاً حاسماً لمنع انهيار كليّ للمحادثات» وأنا أقول لمنع ارتكاب جرائم إضافية بحقّ أناس أبرياء. ويضيف الكاتب: «لسوء الطالع ليس من الصعب أن نرى مصدر عنجهيّة (حكام إسرائيل). لأعوام لم يتجرّأ أي سياسي من الولايات المتحدة أو اوروبا أن يقرنوا كلماتهم الغاضبة بأعمال ملموسة مثل مقاطعة إسرائيل» ويضيف إن «تهويد القدس الشرقيّة هو سياسة معلنة لمجموعات استيطانيّة عديدة ومموليهم ومؤيديهم السياسيين وكل هدم منزل وطرد عائلة منه يسرّع من عمليّة التطهير العرقي الجارية أصلاً».

وبالتزامن مع هدم المنازل تصادر إسرائيل أملاك وعقارات الفلسطينيين الغائبين أو الذين قامت بتهجيرهم من ديارهم قسراً كما تفعل اليوم، وتطالب الدول العربيّة بإعادة ممتلكات اليهود بها! كما أنّها تطرد الأطفال الأفارقة من إسرائيل كي تبقى «إسرائيل يهوديّة وبيضاء» كما تقول نوا كاوفمان في هذا الصدد. إن قراءة مقال مايا غوانيري في جريدة «الغارديان» 2010/7/20 بعنوان «الأطفال هم آخر ضحايا إسرائيل» يشعرك بالاشمئزاز من سياسة لا تقيم لأي إنسان أو لأي علاقة إنسانيّة وزناً أو قيمة. وما يشعر بالغضب هو أن هذه السياسة تلقى الدعم والتمويل من معظم الجهات الغربية التي لا تكفّ عن الحديث عن «حريّة» الإنسان و«حقوقه» وقدسية خصوصيته، وحين يعبّر المتضررون عن يأسهم وغضبهم بعد أن فشلوا في تحريك أي ضمير غربي، أو أي هيئة في الغرب الداعم لإسرائيل، لإيقاف الضرر الفظيع اللاحق بهم تنهال عليهم التهم المعدّة أصلاً على أسس عنصريّة، وأحقاد دينيّة، وعرقيّة، وخلافها.

لقد كتبتُ مرّة أن الكيان الإسرائيلي هو فرانكنشتاين المعاصر الذي اخترعه الغرب في القرن العشرين، فهل خرج هذا الفرانكنشتاين عن حدود سيطرة مخترعيه في الغرب، أم أن القناعة لم تتوفر بعد بخطورته على الآخرين، وعلى ذاته، وعلى العالم برمته في نهاية المطاف؟

د. بثينة شعبان

المستشارة السياسية والإعلامية

في رئاسة الجمهورية العربية السورية

اللاعبون الجدد... وبنودهم الدخيلة!

في شقته المطلة على النيل... جلس العم أبو أحمد يحدثني عن الكويت من وجهة نظره، قال لك أن تعرف أولاً أنني منذ الغزو العراقي للكويت أقيم بشكل شبه دائم هنا في القاهرة، وأزور الكويت كما يفعل السياح أياماً عابرة ثم أعود إلى منفاي الاختياري في هذا المكان، ولك أن تصدق أنني نادراً ما أخرج من هذه الشقة سوى لبعض المصالح أو الزيارات الخاطفة، وهي الشقة ذاتها التي امتلكها منذ خمسين عاماً عندما كنت أدرس هنا.

يقول: كنت مسؤولاً في إحدى الهيئات الحكومية، وشهدت عن قرب كيف كانت تدار سياسة الدولة وفق الأهواء والأمزجة الشخصية، وكانت القرارات تتخذ إما لمصالح أفراد أو ضغوطات نيابية، وكم انتهك الاعضاء القوانين وعبثوا بها في وضح النهار، وكانت الآثام والآفات كافة تنتهك باسم الديموقراطية!

مازلت أذكر جيداً تلك الأعوام البيضاء التي بشرنا بها بعهد جديد من الديموقراطية، وصياغة دستور حيوي وفعال ينظم العلاقة القانونية والتشريعية في البلد، ويحدد السلطات واختصاصاتها، كنا جميعاً مبتهجين وفخورين بذلك الانجاز الكويتي الضخم الذي سعت له دولتنا في حين كان جزءاً كبيراً من العالم العربي يغط في ظلام دامس، كنا نسير مزهوين إلى النور والحضارة والنهضة والتقدم، نقارع أكبر دول العالم وأقدمها في ممارسة الحريات والديموقراطية، كان مطلع الستينات بزوغ فجر جديد للحضارة الكويتية التي كنا ننشدها ونتغنى بها ونضعها تاجاً على رؤوسنا.

وما زلت أذكر كيف كانت الكويت جميعها سعيدة بتلك الخطوات الحضارية، وكأننا جمعنا كل الآفات والموبقات والمفاسد في البلد ورمينا بها في عرض البحر واستبدلناها بنظام سياسي فريد قائم على البناء والتوعية والتنمية، ينشد النهضة، ويسعى الى التقدم والتطور بخطوات متسارعة.

أذكر ذلك وأضحك قهراً اليوم حين اكتشفنا أننا استبدلنا الخير بالشر، وأن ما رميناه بعرض البحر في ذلك اليوم هو قيمنا ومبادئنا ووطنيتنا ووطننا الذي بناه الآباء والأجداد، كان وطناً للجميع استبدلنا به وطن للأفراد قائم على المصالح الذاتية فقط لا غير.

يتحسر أبو أحمد لما تشهده الكويت اليوم من صراعات وتجاذبات سواء بين المواطنين، أو السياسيين، أو رجالات الاقتصاد، أو حتى أبناء الأسرة الحاكمة، يتحسر لأن النظام السياسي الحديث الذي تمنينا أن يكون قائدنا الى التنمية والتطور... قادنا الى التراجع والتخلف، وخلق بيننا الحزازات والصراعات والمآسي. لا يصدق أبو أحمد أن تكون هذه حالة الكويت اليوم التي كانت جوهرة في منطقة الخليج والعالم العربي، وكانت مثالاً للتقدم والتطور، تراجعت بها الحال إلى ما وصلنا إليه من سوء وتراجع.

يقول أبو أحمد ليس الخلل في الديموقراطية أو الدستور، الخلل الذي أصابنا حينما لم ننتبه أن هناك تحولاً جذرياً في واقع المجتمع الكويتي، وثورة سرية يقودها لاعبون جدد لم يكونوا طرفاً في المعادلة الحقيقية، وفي الوثيقة الضمنية غير المدونة التي اتفق عليها الكويتيون الأوائل بالحفاظ على وطنهم ومقدراته، والحفاظ على وحدتهم الوطنية، واحترام بعضهم البعض... لكن المعادلة تغيرت، واللاعبون كذلك الذين أضافوا الى العمل السياسي مفردات وبنود لم تكن تعرفها الكويت من قبل، ودمتم سالمين.

ماضي الخميس

madialkhamees@hotmail.com

لا تُلزِموا الكنيسة!

التنافس الحميم بين العلمانية والمدنية وبين الدين وتشريعات السماء ما زال يشغل بال الفلاسفة والساسة! فمع أن أوروبا قد تحولت إلى علمانية بفضل ثورتها العلمية المستمدة من العقل، وتأسيس جيل النهضة والتنوير، وسيطرة شعار فصل الدين عن الدولة، وبزوغ فجر علماء العصور الوسطى أمثال ديكارت، وجاليليو، ونيوتن، وهوبز، ومل، وكانت، وغيرهم، ظلت هواجس الخوف من تسلط الدين تؤرق الشعوب الحديثة وقياداتها السياسية وبرلماناتها المتعاقبة.

بل أكثر من ذلك، فليس من المبالغة إن ادعى أحد بأنه وبعد ما يزيد على أربعة قرون من تلك الثورات، بدا وكأن الادوار قد اختلفت، ولعبة الكراسي انتقلت إلى أبطال اليوم. فبعدما أسَال الكهنة وأرباب كنيسة تلك العصور الدماء أنهراً بحجة أنهم أوصياء الله في الأرض، انقلبت الآية فصارت الكرّة بيد أتباع ومريدي العقل المحض ليأخذوا حصتهم من التسلط والتجبر.

انظر مثلاً إلى القانون الجديد الذي أقره الكونغرس الفرنسي أخيرا بحظر النقاب. فالرئيس ساركوزي حمل بشدة على التشدد الإسلامي فتحول الأمر سريعاً من حملة رئاسية إلى مشروع قانون جديد يجرّم كل من يضع النقاب في الأماكن العامة. فالقانون الذي رأت فيه وزيرة العدل الفرنسية ميشال أليو ماري بأنه انتصار لقيم الثورة الفرنسية، يوجب على المرأة دفع غرامة مالية في حال وضعته في الأماكن العامة!

ليس مقصدي هنا الدفاع عن النقاب تحديداً ولكني أظنه مساحة تستحق لتكون مسماراً نعلق عليه النقاش الفكري لما تعنيه حرية التعبير حقيقة لدى الإنسان المعاصر. فالنقاب لا يعدو كونه تعبيراً عن حرية العقيدة وهو ما تكفلت به دساتير الدول المتقدمة والفكر الديموقراطي. نعم قد يكون هناك مبرر لقانون الحظر وكما جاء في ثنايا كلام ماري بأنه لدوافع أمنية، فهذا ما لا غبار عليه ومحل اتفاق، وهو بالمناسبة السبب الرئيسي الذي تذرع به المشرّع البلجيكي عندما أقر منع النقاب. لكن الذريعة الأولى التي تحججت به ماري بأن المنع جاء انتصاراً لمبادئ الحرية الفرنسية فهذا ما يصعب فهمه!

حدث مهم آخر يفيدنا وهو النزاع القانوني بين المحكمة الإدارية العليا في مصر والكنيسة الارثوذكسية حول الزواج الثاني للأقباط من أتباع الكنيسة. بدأت الأزمة القانونية عندما أجبرت المحكمة الإدارية العليا في مصر وفرضت على الكنيسة السماح لأتباعها الزواج الثاني، وهو ما رآه البابا شنودة مخالفا للشريعة القبطية وللكنيسة فرفضه وعاد ليؤكد حُرمته، ومتهماً كل من يُقدم عليه بالزنى الموجب لغضب الرب!

استحضاري لهذين المثالين لغرض محدد وهو أن السجال الديني/المدني لا يزال وبعد كل هذه الأعوام موضع أخذ ورد. بل ما أراه بأنه أسوأ من ذلك لأن الدين أصبح بعد التطور الزمني والسياسي للدولة والإنسان مُستضعفاً ومحل استهداف «التطرف المدني». ففي هذه الأمثلة وغيرها ينبغي على القانون المدني أن يبتعد عن ساحة الدين قدر الإمكان ولا يتدخل في شؤون الدين إن ما أراد أن يرفع شعار فصل الدين عن الدولة. فلا يجوز للمحاكم الإدارية أو الدستورية أن تفرض على الكنيسة، أو دور الإفتاء الشرعية التي تستقي بحسب عقائدها الأوامر من السماء، أن تفرض عليها قوانين وضعية من صنع الإنسان، فهذه الدوائر منفصلة ولا يمكن لها أن تتقاطع بهذا الشكل!

د. حسن عبدالله عباس

كاتب كويتي

hasabba@gmail.com

الراي
يومية شاملة
www.alraimedia.com
تصدر عن
شركة مجموعة الراي الاعلامية ش.م.ك
الناشر - رئيس مجلس الادارة
جاسم مرزوق بودي
رئيس التحرير
يوسف أحمد الجلاهمة
نائبا رئيس التحرير
ماجد يوسف العلي - علي الرز

العنوان البريدي
الشويخ، شارع المطار
مقابل شركة الملاحة العربية
ص.ب ٧٦١ الصفاة
الكويت 13008
Mail Address
Shuwaikh, Airport Road,
Opposite To United Arab
Shipping Co.
P.o.box 761 Safat,
13008 Kuwait
البدالة
24953000 - 1880880

إدارة التحرير
مباشر إدارة التحرير Editorial Dir.
24953100
فاكس إدارة التحرير Editorial Fax
24818265
مباشر قسم المحليات Local News Dept Dir.
24830579
فاكس قسم المحليات Local News Fax
24815921
فاكس قسم الاقتصاد Econ Fax
24838352
فاكس قسم الرياضة Sport Fax
24843905
البريد الالكتروني
E-mail: editor@alraimedia.com

إدارة الإعلان والتسويق
مباشر الإعلان Adv. & Marketing Dir.
24953001
فاكس Fax
24953003
البريد الالكتروني
E-mail: SM@alraimedia.com
إدارة التوزيع والاشتراكات
مباشر الاشتراكات Subs Dir
24953303 /4/5/6/7/8/9/10/11
فاكس Fax
24830574
البريد الالكتروني
E-mail: dist@alraimedia.com

إدارة الإنتاج
الإنتاج Production Tel
24953222 - 24953230
فاكس Fax
24838528
البريد الالكتروني
E-mail: prod@alraimedia.com
الشئون الإدارية والمالية
المالية والإدارية Finance Tel
24953400
فاكس Fax
24953401
البريد الالكتروني
E-mail: acct@alraimedia.com

مكتب الفحيحيل
شارع مكة. مجمع العنود الدور
الثالث. مكتب 322
هاتف Tel
23926702
فاكس Fax
23926232
مكتب الجهراء
مجمع سليل الجهراء
هاتف Tel
66458253 - 94099408
تليفاكس TelFax
24573310

مكتب القاهرة Cairo Office
شارع أمريكا اللاتينية
جاردن سيتي الدور الأول
شقة 7
Garden City - Latin American St.
Building No. 1 - 1st floor
flat No.7
هاتف Tel
(+202) - 27926007 (+202)
27926009 (+202) - 27926008
فاكس Fax
(+202) 27926010
البريد الالكتروني
E-mail: alrai@internetegypt.com

مكتب بيروت Beirut Office
شارع الحمراء
نزلة البريستول
سنتر أمين
الطابق السادس
Al - Hamra St.
Amin Center - 6 Floor
هاتف Tel
(+9611) - 737962
فاكس Fax
(+9611) - 749867
البريد الالكتروني
Email: alrai.lb@dm.net.lb.com

المقالات المنشورة في الصحيفة تعبر عن رأي كتابها لا عن رأي الجريدة

طبعت في مطابع الناشر